

## اقتصاد

إيكيم ما حدث في سوق الصرف  
إشاعة ترفع الدولار ٢٥ ليرة في  
ساعة والمصرف المركزي يوضح

علي نزار الأغا

افتتحت تعاملات السوق الموازية أمس على دولار فوق ٨٠٠ ليرة سورية بقليل، ترافق ذلك مع نشر بعض صفحات «الفيسبوك» التي تنشر أسعار الصرف ويعتمد عليها الوسط التجاري والمالي، وبعده واحدة من قرار مصرف سورية المركزي منح فيه سعر صرف تفضيلي للحوالات المتعلقة بالمنظمات العاملة في سورية، إلا أن الصفحات لم تنشر أنه السعر خاص بالمنظمات، فانتشرت الإشاعات بأن المصرف المركزي رفع سعر الحوالات بشكل عام إلى ٧٠٠ ليرة، وفقاً لمبدأ المضاربة المعروف «اشتر على الإشاعة، وبع على الخبر»، زاد الطلب في السوق مدفوعاً بأسعار تلك الصفحات التي زادت سعر الدولار قرابة ٨٤٠ ليرة، خلال ساعة، فنشرت حينها تلك الصفحات: الصفحة الأولى من القرار الذي يوضح بأنه متعلق فقط بالمنظمات، تلاه نشر المصرف المركزي توضيحاً عبر صفحته الرسمية عبر «فيسبوك» يؤكد أن السعر تفضيلي ويخص جهات محددة، فعاد السعر وانخفض مجدداً مقرباً من مستوى ٨٠٠ ليرة.

إذ، خلال ساعة واحدة، ويقفل مقصود، ينشر جزء من قرار، أثرت بليلة في أسواق الصرف السورية، ارتفع فيها سعر صرف الدولار بأكثر من ٢٥ ليرة، شكلت ربحاً كبيراً للمضاربيين، خلال ساعة واحدة، على حين شكلت خساراً اقتصادية ليست هينة، إذ أعطت انطباعاً بأن تحسن سعر الصرف واستقراره مستبعد، والتقلبات مستمرة، وهذا يعزز من حالة الخوف في الوسط التجاري، ويطل عمليات البيع والشراء، فيسهم بقلة توافر المواد وارتفاع أسعارها، وتصل الصفقات، وزيادة الجمود في كل قطاعات الاقتصاد.

شكاوى عديدة وصلت إلى «الوطن» تفيد بعدم انتظام ساعات التفتيش في العديد من المناطق، في دمشق وريفها، ووصول ساعات التفتيش له ساعات وساعة وصل، وأحياناً أقل من ساعة، عدا الإقطاعات المتسمة والمهاجرة خلال فترة التفتيش كل ربع ساعة، وأحياناً كل ٥ دقائق.

في إطار الاستفسار عن هذا الأمر والإجراءات التي من الممكن أن تتخذها وزارة الكهرباء بهذا الخصوص، صرح مصدر مسؤول في الوزارة لـ«الوطن» بأن الحمولات على الشبكة الكهربائية زادت حالياً بنسبة ١٠٠ بالمائة في كل المناطق، مقارنة مع الأسبوعين الماضيين، حيث كانت زيادة الحمولات ٥٠ بالمائة، لافتاً إلى أن ريف دمشق يعثر أكثر برودة من بقية المناطق لذلك فإن الحمولات فيه أعلى من بقية المناطق حكماً.

وبين المصدر أن وزارة الكهرباء كانت خلال الفترة الماضية تغطي نسبة جيدة من الكهرباء، وكانت كمية التوليد ثابتة، مضيفاً «أما اليوم مع برودة الطقس فأصبحت نحقق بين ٣٠ و ٤٠ بالمائة من الطلب الموجود وبالتالي فإن نسبة ٦٠ بالمائة ستكون تقريباً».

ولفت إلى أن هناك بعض عنفات محطات التوليد متوقفة عن العمل حالياً مثل الدبر على وتشرين والتناصرية، بسبب نقص الغاز، منوها بأنه عند وصول الغاز، سوف تقلع العنفات من جديد، مبيناً أن توقف هذه العنفات عن العمل يعتبر أحد أسباب زيادة ساعات التفتيش، وأشار إلى أن وزارة النفط ترسل حالياً كميات قليلة من الغاز لوزارة الكهرباء، وبمجرد وصول الغاز سوف تتحسن الأمور.

ونوه بوجود أعمال على مدار الساعة تقوم بها وزارة النفط لتأمين الغاز للتوليد، «وفي أي لحظة من الممكن أن يقولوا لوزارة الكهرباء أنه خلال فترة محددة ستؤمن كمية من الغاز»، مشيراً إلى أن وزارة الكهرباء تترقب هذا الأمر، متمنياً أن تتحسن أمور الكهرباء في القريب العاجل، وتصل الكمية المطلوبة من الغاز قريباً.

لماذا زادت ساعات التفتيش في دمشق وريفها؟  
«الكهرباء»: الأحمال زادت ١٠٠  
بالمئة وعنفات متوقفة بسبب  
نقص الغاز والحال إلى تحسن

رامز محضوظ

شكاوى عديدة وصلت إلى «الوطن» تفيد بعدم انتظام ساعات التفتيش في العديد من المناطق، في دمشق وريفها، ووصول ساعات التفتيش له ساعات وساعة وصل، وأحياناً أقل من ساعة، عدا الإقطاعات المتسمة والمهاجرة خلال فترة التفتيش كل ربع ساعة، وأحياناً كل ٥ دقائق.

في إطار الاستفسار عن هذا الأمر والإجراءات التي من الممكن أن تتخذها وزارة الكهرباء بهذا الخصوص، صرح مصدر مسؤول في الوزارة لـ«الوطن» بأن الحمولات على الشبكة الكهربائية زادت حالياً بنسبة ١٠٠ بالمائة في كل المناطق، مقارنة مع الأسبوعين الماضيين، حيث كانت زيادة الحمولات ٥٠ بالمائة، لافتاً إلى أن ريف دمشق يعثر أكثر برودة من بقية المناطق لذلك فإن الحمولات فيه أعلى من بقية المناطق حكماً.

وبين المصدر أن وزارة الكهرباء كانت خلال الفترة الماضية تغطي نسبة جيدة من الكهرباء، وكانت كمية التوليد ثابتة، مضيفاً «أما اليوم مع برودة الطقس فأصبحت نحقق بين ٣٠ و ٤٠ بالمائة من الطلب الموجود وبالتالي فإن نسبة ٦٠ بالمائة ستكون تقريباً».

ولفت إلى أن هناك بعض عنفات محطات التوليد متوقفة عن العمل حالياً مثل الدبر على وتشرين والتناصرية، بسبب نقص الغاز، منوها بأنه عند وصول الغاز، سوف تقلع العنفات من جديد، مبيناً أن توقف هذه العنفات عن العمل يعتبر أحد أسباب زيادة ساعات التفتيش، وأشار إلى أن وزارة النفط ترسل حالياً كميات قليلة من الغاز لوزارة الكهرباء، وبمجرد وصول الغاز سوف تتحسن الأمور.

ونوه بوجود أعمال على مدار الساعة تقوم بها وزارة النفط لتأمين الغاز للتوليد، «وفي أي لحظة من الممكن أن يقولوا لوزارة الكهرباء أنه خلال فترة محددة ستؤمن كمية من الغاز»، مشيراً إلى أن وزارة الكهرباء تترقب هذا الأمر، متمنياً أن تتحسن أمور الكهرباء في القريب العاجل، وتصل الكمية المطلوبة من الغاز قريباً.

أيمن مطلق لتسيير أمور  
المؤسسة العامة للإسكان

الوطن

علمت «الوطن» من مصادر في وزارة الأشغال العامة والإسكان بتكليف معاون مدير المؤسسة العامة للإسكان أيمن مطلق بتسيير أمور المؤسسة، بينما يتم تعيين مدير جديد لها، وذلك بعد إغفاء معلا خضر من منصبه كمدبر عام للمؤسسة العامة للإسكان وعودته إلى ماله في الجامعة.

يذكر أن مطلق تم تكليفه مرتين بتسيير أمور المؤسسة قبل ذلك، ويشغل منصب نائب مدير المؤسسة.

أما خضر فقد تولى منصبه منذ عام، قادماً من وزارة الأشغال العامة والإسكان، حيث كان يشغل منصب معاون الوزير، وجاء يومها خلفاً للمهندس سهيل عبد اللطيف الذي أصبح وزيراً للأشغال العامة والإسكان.

خميس: حركة إعادة الإعمار ستبدأ بالقول والفعل  
المخططات التنظيمية لمناطق اليرموك والقابون  
السكني أول ٢٠٢٠ وتعويض أهالي سوار دمشق قريباً

هنا غانم

أكد رئيس مجلس الوزراء المهندس عماد خميس أنه «لن يطول الوقت لنقول لأهالي مناطق سوار دمشق وريفها، عين الفيحة وما حولها؛ هذه رؤية الحكومة التي نقدمها لكم لتعوضكم عن الخسائر التي لحقت بملكيتكم بفعل الإرهاب وفق مخطط تنظيمي وعمراي نوعي سكني بديل»، موضحاً أن حركة إعادة الإعمار ستبدأ بالقول والفعل.

جاء ذلك خلال الاجتماع الذي عقد أمس بخصوص تقييم المخططات التنظيمية لمناطق دمشق وريفها وحمص، ونسب الإنجاز والمعوقات التي تعترض التنفيذ والإجراءات الواجب اتخاذها.

وطلب خميس من المعنيين تقديم شرح واضح للآلية التي تم اتباعها في تحليل الواقع الراهن لكل منطقة، وتحديد نسب الأضرار، وواقع البنى التحتية والدراسات الميدانية والبدائل التخطيطية المطروحة للوصول إلى مخطط تنظيمي من، يحقق تنمية عمرانية شاملة والناس لجميع المعنيين الحاضرين «إن جميع المواضع بانتظار نتائج عملكم».

وأشار إلى أن استعمال إنجاز المخططات التنظيمية لمناطق عين الفيحة وعين الخضراء وبسيمة سيتم بما يتوافق مع الخصوصية التي تتمتع بها هذه المناطق من النواحي العمرانية، وبما يوضع على أهالي تلك المناطق الأضرار التي أصابت ممتلكاتهم، من خلال مراعاة البعد الاقتصادي والاجتماعي فيها، وبما يلبي احتياجات المنطقة من السكن الملائم والخدمات الأساسية.

وأكد خميس أن قطاع الإسكان هو النواة الحقيقية للتنمية، وجميع الدول التي حققت قفزات نوعية كانت ركيزتها الأساسية التي اعتمدت عليها هو قطاع التنمية العمرانية والإسكان، فيما لو استمر في مكانه الصحيح.

ونوه بأن المخططات التنظيمية لكلاً من منطقة اليرموك والقابون السكني سيتم الإعلان عنها في ٢٠٢٠/٧/٢، وذلك بعد دراسة أفضل الخيارات المتاحة لتجاوز الآثار السلبية التي خلفتها الحرب على هذه المناطق، وتحقيق الجدوى الاقتصادية والاجتماعية لجهة تحسين الواقع التنموي فيها.

وأشار إلى أن أهم ما يميز المخطط التنظيمي

لمنطقة القابون هو ربط المنطقة التنظيمية للقابون الصناعية بالمنطقة السكنية المقرة هناك، وقربها من أوتستراد حرستا الدولي الأمر الذي يحقق بيئة استثمارية واعدة لأصحاب تلك المنطقة.

وطلب خميس من وزارات النقل والأشغال العامة والإدارة المحلية بالإضافة للمعهد العالي للتخطيط الإقليمي دراسة واقع محطة القابون للطائرات، وإعداد رؤية مشتركة لتحقيق أكبر فائدة منها، وسيتم وفقاً لما تم الاتفاق عليه خلال الاجتماع اتخاذ كافة الضوابط اللازمة لمراعاة المعايير التصميمية والإنشائية الصحية والأسس التخطيطية المعاصرة، ولخط الغاليات الحرفية والتجارية بشكل أكبر بإراعي تطوير البعد التنموي والاستثماري.

وبخصوص بعض المناطق الأخرى في منطقة دمشق، فقد تم الاتفاق على أن تكون عودة الأهالي بعد وضع المخطط التنظيمي لكل منطقة بالتتابع.

وقدم المعنيين خطة لإعادة إعمار المناطق المتضررة في حمص، مع شرح مفصل للمنطقة التنظيمية في بابا عمرو والسلطانية وجوبر، تمهيداً للبدء بإعادة الإعمار في مدينة حمص، وربط المنطقة التنظيمية للقابون الصناعية بالمنطقة السكنية المقرة هناك، وقربها من أوتستراد حرستا الدولي الأمر الذي يحقق بيئة استثمارية واعدة لأصحاب تلك المنطقة.

وإقامة منطقة تنظيمية متكاملة عمرايياً وخدمياً تتميز بكفاءة فنية عالية، وتتناسب مع موقع حصص ضمن الحدود الإدارية، وخاصة أن أكثر من ٧٠٪ منها متضررة، وإعادة إعمارها يكلف مليارات الليرات، حيث تم الإطلاع على الدراسات التخطيطية التي تم إعدادها لإعادة إعمار، للتأكد من أنها تحقق بيئة عمرانية حديثة تحفظ حقوق المالكين، وتؤمن ظروف صحية بيئية اجتماعية وخدمات متكاملة ومورد ذاتي للمدينة تساعدها في تقديم خدمات البنى التحتية.

وقدم محافظ حمص مقترحات للمخططات التنظيمية تمت الموافقة عليها لأحياء جورة الشياح والقرابيص وواجهة حي القصور والخالدية وكرم شمش، وتحسين البيئة الاقتصادية واجتماعية لأهالي المنطقة.

وشدد رئيس مجلس الوزراء على ضرورة الاستفادة من الكوادر في الجامعات لإعداد المخططات والجسدي وفق رؤية حديثة تتسجم مع إعادة إعمار سورية، مشيراً إلى أن المخططات التنظيمية اليوم تحفز على الاستثمارات بما ينعكس إيجابياً على الواقع الاقتصادي العمراي.

وتتطرق الاجتماع إلى الدراسات التخطيطية لمدينة تدمر والحصن والقصر والرسن، وضرورة معالجة كافة المشاكل والعقبات في القوانين المستخدمة في تنفيذ التخطيط، وبشكل خاص فيما يتعلق بالمدى الزمني الخاصة بالتفتيش ومشاركة المجتمع المحلي في عملية تنمية المناطق التنظيمية المتضررة، وإتاحة فرص استثمار مجلس المدينة وتمكين مشاركة القطاع الخاص بذلك.

وتم البحث حول أفضل قانون يمكن إتباعه في إعادة الإعمار، وضرورة تنظيم المناطق برؤية تطويرية تتسجم مع توجهات التنمية العمرانية والاستثمار الأفضل لمقدراتها من جميع النواحي البيئية والزراعية والتجارية والاستثمارية والسكنية، وبما يحقق قيمة اقتصادية واجتماعية لأهالي المنطقة.

سجل التجار و«التموين» حول مشروع قانون الغرف ينتقل إلى قبة مجلس الشعب  
النداف: عدد هائل من التجار لم يسجلوا  
عمالهم في التأمينات بدءاً من رئيس الاتحاد

## الشهابي: لا نريد إخراج قانون مشوه

محمد منار حميجو

مشروع القانون الذي تنص على أن عدد من العمال كشرط للانتساب إلى الغرفة.

وأضاف الشهابي: «أنا مع تسجيل العمال في التأمينات، لكن مع إيجاد صيغة مناسبة تضمن حقوق العاملين، وأفضل أن تكون ضمن النظام الداخلي أو في تعليمات السجل التجاري، وألا توضع ضمن القانون.

إلا أن الوزير النذف برّر وجود هذه المادة بوجود الكثير من الممارسات التي تم لحظها على أرض الواقع، إذ إن عدداً هائلاً من التجار وهميون، وهناك فساد، وسجلات تجارية وهمية لتجزئة المنافسات، وما شابه ذلك، إضافة إلى التهرب الضريبي.

وكشف النذاف أنه تم لحظ عدداً هائلاً من التجار لم يسجلوا عملهم في التأمينات، بدءاً من رئيس الاتحاد.

وأرغم أنه تمت التغطية على المادة وإبقائه كما هي، إلا أن التوقعات أن تفرج جداً تحت القبة، لأن المادة، تبري بعض النواب بفتح فساد جديد، ولا تعالج موضوع مشكلة التسجيل في التأمينات، والتي صوّتت كما استجد الخلاف على المادة ٣٥ من

وقال النذاف: «كل ما تم تعديله في هذا القانون هو لمصلحة غرف التجارة، وأعطينا لهم صلاحيات أكثر».

وأرجع النذاف وجود هذه المادة إلى أن هناك اجتماعات تعقد، بغياب البعض، فيتم تدوير المحاضر على المنازل للتوقيع على أنهم حاضرون، وهذا حدث كثيراً، لذلك يجب أن يكون هناك ممثل للمديرية المختصة للتأكد من النصاب والتصويت على القرارات المتخذة في الاجتماع.

وحينما طرح النذاف إعادة الفقرة «ج» من المادة ٤٨ بعد حذفها من اللجنة والخاصة بأنه يتم إرسال دعوة الضمور مع جدول الأعمال إلى المديرية، تدخل الشهابي بقوله: «لا يجوز ذلك، الأمر الذي دفع الشهابي إلى طلب وقف الجلسة مع إبقاء المادة».

إلا أنه تم حذف الفقرة واستمرت الجلسة، كما تم إلغاء نسبة ١٥ بالمائة التي تقاضاها الغرف من منتسبيها وترك الموضوع إلى النظام الداخلي.

مشروع القانون الذي تنص على أن عدد من العمال كشرط للانتساب إلى الغرفة.

وأضاف الشهابي: «أنا مع تسجيل العمال في التأمينات، لكن مع إيجاد صيغة مناسبة تضمن حقوق العاملين، وأفضل أن تكون ضمن النظام الداخلي أو في تعليمات السجل التجاري، وألا توضع ضمن القانون.

إلا أن الوزير النذف برّر وجود هذه المادة بوجود الكثير من الممارسات التي تم لحظها على أرض الواقع، إذ إن عدداً هائلاً من التجار وهميون، وهناك فساد، وسجلات تجارية وهمية لتجزئة المنافسات، وما شابه ذلك، إضافة إلى التهرب الضريبي.

وكشف النذاف أنه تم لحظ عدداً هائلاً من التجار لم يسجلوا عملهم في التأمينات، بدءاً من رئيس الاتحاد.

وأرغم أنه تمت التغطية على المادة وإبقائه كما هي، إلا أن التوقعات أن تفرج جداً تحت القبة، لأن المادة، تبري بعض النواب بفتح فساد جديد، ولا تعالج موضوع مشكلة التسجيل في التأمينات، والتي صوّتت كما استجد الخلاف على المادة ٣٥ من

هل تسعر التموين السلع على دولار فوق  
٨٠٠ ليرة وبما يرضي التجار؟  
«التموين» لـ«الوطن»: نسعر  
على سعر المصرف المركزي لكن  
ضماً عمولات شركات الصرافة

علي محمود سليمان

ما تزال الأسعار تشهد ارتفاعاً لمعظم السلع في الأسواق، على الرغم من نشرات الأسعار التي تصدرها وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك والتي حددت بموجبها أسعار العديد من السلع، وأخرها كان ملح نشرة الأسعار للسلع الأساسية رقم ١/ والذي حدد أسعار سلع الملبات من طون وسريدين والبن والتمه. وكردة فعل على الأسعار التي نشرت قام البعض بالدعوة لمقاطعة السلع المرتفعة أسعارها، وخاصة المئة التي سعت وفق النشرة الجديدة بسعر ٥٢٥ ليرة سورية لعبوة سعة ٢٠٠ غرام، و٦٠٠ ليرة سورية لعبوة سعة ٢٥٠ غرام، فظهر الأمر وكأن التسعير تم على أساس سعر صرف دولار ٩٠٠ ليرة سورية، على الرغم من انخفاض سعر الصرف في الأسواق، وذلك لإرضاء التجار، حيث ألمح بعض الناشطون على مواقع التواصل لاجتماعي إلى أن وزارة التجارة الداخلية تسعر بما يرضي التجار.

وحول آلية التسعير لدى اللجنة المعنية بالتسعير في وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك أوضح مصدر مسؤول في الوزارة لـ«الوطن» أن آلية التسعير الجديدة لا تختلف كثيراً عن القديمة، فأياً التسعير على سعر صرف فوق ٨٠٠ ليرة سورية للدولار، أو حتى ٧٥٠ ليرة سورية، موضحاً أن التسعير ما يزال على أساس السعر الرسمي الصادر عن مصرف سورية المركزي وهو ٤٣٤ ليرة للدولار، سواء للمواد الممولة من المصرف المركزي والمحدد بقوائم معلنة من قبله أم للمواد غير الممولة.

وبين المصدر أن الحكومة فوضت وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك بالإشراف على عمليات التسعير واتخاذ الإجراءات اللازمة لذلك، وقد تم عقد عدة اجتماعات مع التجار والمستوردين للوقوف على التكاليف الحقيقية للسلع والمنتجات المصنعة محلياً والمستوردة، إذ إن الآلية القديمة في التسعير كانت تتضمن بوليصة الشحن وإجازة الاستيراد وتكاليف النقل والشحن وهي التكاليف المتعارف عليها.

ونوه بأن الآلية الجديدة تم فيها لحظ موضوع العمولات التي تسدد لشركات الصرافة التي تقوم بتحويل مبالغ استيراد السلع، حيث إنه نتيجة العقوبات المفروضة على سورية فإن المصارف العامة والخاصة غير مسموح لها بأن تقوم بعمليات التحويل، ولذلك لجأ التجار والمستوردين للتعامل مع شركات الصرافة وممثليها لتحويل مبالغ الاستيراد، وهذه الشركات تطالب بنسب عمولة على المبالغ المحولة.

وأوضح أن نسبة العمولة كانت ٣٪ سابقاً، وحالياً ارتفعت وقد طالب التجار برفع نسبة العمولة ضمن التكاليف المحددة لآلية التسعير، ولكن لجنة التسعير رفضت النسب المرتفعة التي طالب بها التجار، وتم تحديد نسب أقل منها دون أن يصرح المصدر عن نسبة العمولة المعتمدة حالياً، مشيراً إلى أن الغاية من الآلية الجديدة هي الإبقاء على استمرار تدفق السلع في الأسواق ومنع انقطاع أي مادة.